موت كثير وتموت أكثر

نواف التميمي

ينشغل بعض الصحافيين، خلال مشوارهم المهني، بملفات وقضايا تصير جزءاً من شخصياتهم، وتنحصر معارف بعضهم عند الإلمام بتفاصيل كل واردة وشاردة في ذلك الملف أو الشأن. ومن الصحافيين مَنْ يهتم بمتابعة قصص غريبة أو نادرة، ولكن إذا ما وقعت إحداها في يوم من الأيام، وكُتب للصاحفي سبق النشر عنها، فإنه يُخلّد اسمه في سجل صاحبة الجلالة وقتا طويلا. أحد زملاء المهنة الباقين في ذاكرتي، منذ ربع قرن تقريباً، كمال قبيسي، لبناني برازيلي. عاد إلى العمل في الصحافة العربية المهاجرة في لندن بعد سنوات طويلة قضاها في محاولة تأسيس مشاريع صحافية في المهجر. تزاملت معه في صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، كان هو يتابع حكايات غريبة وقصصاً نادرة يتصيّدها من أرجاء العالم، بينما كنت أنا أغرق في روتين يومي ممل، أقضيه بين أخبار المال والاقتصاد. كان كمال يعتقد، إلى حد اليقين، بأن في أي خبر عالمي، لابد من وجود لاعب أو ضحية أو طرف عربي لابد من تعقب أثره. المهم أنني كنت أتسلى بسماع مكالمات كمال الهاتفية، غير الخاصة، وإنما التي يجريها مع شخوص حدث ما، وقع في أقاصي الأرض، أو على مقربةٍ من عتبات الصحيفة، في «إيدجوار رود»، حي العرب اللندني. واللافت في طريقة عمل كمال أنه كان يأتي إلى المكتب صباحاً، يمضي ساعات طويلة يتقلب بين صفحات الإنترنت وماكينة القهوة، وبينهما مشاوير خاطفة إلى غرفة التدخين. لا يشرع في العمل إلا بعد الظهر، عندما تهدأ الضوضاء، في غرفة التحرير، يمسك الهاتف ويبدأ في البحث عن أبطال حكاية نقّب عنها.

من القصص التي أبقت كمال في ذاكرتي، تعقّبه حكاية بحرينيّ مات وعاد من القبر. وفي التفاصيل، أن هذا المتوفى كاد أن يقضي إلى ربه حيّاً، لولا رحمة الله التي أنقذته بعد أن انهالت على جثته، في مثواها الأخير، أولى رميات التراب. انتفض الرجل في قبره، وانتفض المشيعون مذعورين من عودة الفقيد. أثارت الحكاية فضول الصحافي كمال، فراح يبحث عن طرف خيط يربطه بالفقيد الحيّ، لمعرفة مزيد عن تفاصيل الرجوع من الموت. كانت هذه الأخبار المثيرة ترفع توزيع الصحيفة، ويُلقى مثيلها في زمن صفحات «فيسبوك» انتشاراً براكم الآف «اللايكات» من محبّي الأخبار الغريبة. وأخيراً، وصل الصحافي الشاطر كمال قبيسي إلى الميت العائد من قبره، وراح يسأله عن تلك الدقائق في القبر، ماذا رأيت؟ ماذا سمعت؟ وهل شعرت بالخوف؟.. إلخ. ثم كان السؤال الأطرف والأغرب: هل هذه أول مرة تموت وترجع؟

عاد سؤال الزميل كمال إلى سطح ذاكرتي، مع مطالعة سيل عارم من الأخبار المتعاقبة عن موت أشخاص، يسارع أصدقاؤهم من الدرجة العاشرة إلى نعيهم، وتشييعهم إلى مثواهم الأخير في «فيسبوك»، ثم يُبعث هؤلاء للتأكيد بأنهم لم يصيروا في ذمة الله بعد، بل لا يزالون على ذمة الحياة. آخر هؤلاء، الموتين، المناضلة الفلسطينية، ليلى خالد، نعاها أحدهم يوم الأربعاء الماضي. وقبل أيام، انتشرت التعازي بوفاة المفكر المغربي عبد الله العروي. وقبلهما انتشرت شائعة وفاة الفنان السوري دريد لحام. ولم ينج من ذلك الملياردير إيلون ماسك، مؤسس شركة «تسلا» العالمية، الذي وافته المنية بانفجار بطارية «تسلا» في سيارته، حسب الشائعات. أصاب الموت المُفبرك الفنانة اللبنانية فيروز مرّات، ومُوتَ الرئيس المصري حسني مبارك، نحو 13 مرة منذ أن تنحّى عن الرئاسة في العام 2011، لم يَصحُ منها إلا خبر وفاته الأخيرة العام الماضي.

كأن ما تتوشح به صفحات «فيسبوك» من سواد الفَقْد المُؤلم في زمن الوباء، لا يكفينا، حتى يغرقنا آخرون بشائعات الموت الزائف. الفنان المصري الراحل، حسن حسني، (1931 - 2020) علق قبل وفاته الأخيرة، على شائعات موته المتكرّر بالقول: «مُصّرين إنهم يموتوني، لما يجي أجلي هتّكل على الله من غير ما استأذن حد.. الشائعات دي بروفات».

السياسي الموظف وخدعة التكنوقراط

اسامة الرشيدي

وجدنا أنفسنا، خلال الأسابيع الماضية، أمام ظاهرة جديدة في عالم السياسة، تحول بعض السياسيين إلى شخصيات أشبه بموظفي الدولة البيروقراطيين، الذين يتحجّجون بأمور شكلية لإعاقة العمل وإجهاض أي خطط. ففي أرمينيا، رفض الرئيس أرمن ساركسيان توقيع قرار رئيس الوزراء نيكول باشينيان بإقالة رئيس الأركان، على خلفية البيان الذي أصدره الأخير وطالب فيه باستقالة باشينيان. وتذرّع الرئيس بحجج من قبيل «حماية البلاد من المخاطر التي تهدّد النظام الدستوري والأمن»، وكذلك «ضمان الاستقرار وعمل القوات المسلحة»، على الرغم من أن الجيش هو الذي تسبب في الأزمة، وعرّض استقرار البلاد وأمنها ونظامها الدستوري للخطر. وعلى الرغم من أن توقيع القرار إجراء شكلي، نظراً إلى أن النظام في أرمينيا برلماني؛ بحيث يستحوذ رئيس الوزراء على معظم السلطات الرئيسية، ويكون دور الرئيس فيه رمزيا. أما في تونس، فيرفض الرئيس قيس سعيد تحديد موعد لاستقبال الوزراء الجدد لأداء اليمين القانونية أمامه ليبدأوا عملهم، مع أنها خطوة شكلية، ولا يحق له الاعتراض على اختيار هؤلاء الوزراء، وحتى إذا قرّر الاعتراض كما فعل، فإنه لا يحق له أن يعرقل مباشرتهم عملهم بتلك الطريقة.

للرئيس قيس سعيد «شطحات» عديدة مماثلة، مثل كتابته رسالة طويلة للغاية بخط يده إلى رئيس الحكومة هشام المشيشي، وتصويره نفسه في أثناء كتابتها وتوقيعها وختمها، مثل أي موظف فخور بعمله، وأثناء إعطائها لرئيس الديوان، مع ارتجال خطبة عصماء بأسلوب طريف، على الرغم من أنه يمكن أن يستغني عن هذا كله، ويكلف موظفيه بكتابة الرسالة على الحاسب الآلي ويوقعها ويرسلها من دون أن يتحفنا بذلك كله. يقول الرئيس سعيّد إن السلطة يجب أن تؤول إلى «الشعب» مباشرة، وهي فكرة تبدو وجيهة في ظاهرها، إذا كانت تُتعلق بإجراء طرق ممنهجة ومستمرة للتواصل مع المواطنين مباشرة، والاستماع لمظالمهم وشكاواهم واتخاذ الإجراءات المناسبة لحلها، لكنها قد تصبح خطرة إذا انزلقت لتصبح أضحوكةً مثلما يقوم به معمر القذافي، الذي أنشأ ما سميت «اللجان الثورية» بديلة عن الأحزاب والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني، وكل ما من شأنه أن يكون وسيلةً أو يمثّل فرصة لمنافسته، حتى تحول البلد إلى نموذج يضرب به المثل في الديكتاتورية والغرائبية.

ظاهرة «السياسي الموظف» امتداد طبيعي لمرحلة احتقرت فيها السياسة، وتصور بعضهم أن الحل يكمن في الإتيان بمسؤولين ممن يسمون «التكنوقراط» عالمي الأداء فيها. هي عشرية سوداء دمرت البلاد، وجعلتها تحت وصاية دول عالمية وإقليمية، دع عنك المليشيات الطائفية الأجنبية، والطائفية والإثنية والإجرامية المحلية. لقد تمزّقت سورية وانفرط عقدها الوطني الجامع، وتشتت شعبها بين المقابر والمعتقلات والإخفاء القسري ومخيمات النزوح واللجوء، وعزّز جيشها وأمنها واستخباراتها دورهم المافيوي. وهكذا، تحقّق لشبيحة المغرب مع الكيان الصهيوني. وقبل ذلك، إقرار قانون فرنسة التعليم، في يوليو/ تموز 2019، في تناقض صارخ مع مرجعية الحزب وهويته.

لم تدم وحدة الصف طويلا، فسرعان ما سينفجر لغم آخر في وجه العثماني، محدثا، هذه المرة، زلزالا كبيرا في صفوف الحزب. يتعلق الأمر بمصادقة المجلس الحكومي على مشروع قانون لتقنين زراعة القنّب الهندي (الكيف)، ما خلف ذهولا في صفوف الحزب الإسلامي، فحتى القادة التبريريون في الحزب، ممن استعانوا بالحيل الفقهية وقواعد الترجيح لشرعنة قرار التطبيع، فقدوا العملية الانتخابية أي معنى، إذ يتساوى المصوّت والمقاطع، وحتى الميت المسجل، في إعطاء شرعية تمثيلية.

نجحت السلطوية في تحويل حزب العدالة والتنمية من الضحية إلى المتّهم، في مرجعية القاسم الانتخابي، ولا سيما أنه بقي وحيدا ضد الجميع من دون أي سند مدني أو حقوقي، باستثناء قاعدته وقواعده الذين اصطفوا للدفاع عن الديمقراطية. حاولت قيادة الحزب استغلال لحظة الإجماع الاستثنائية هذه، لردم الهوة بين أطياف الحزب (تيار الاستوزار، تيار عبد الإله بنكيران، المبادرة الشبابية) المنقسم على نفسه، نتيجة أخطاء القيادة في إدارة الولاية الحكومية. وكان جديدها توقيع سعد الدين العثماني، في 22 ديسمبر/ كانون الأول 2020، على اتفاقية تطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني. وقبل ذلك، إقرار قانون فرنسة التعليم، في يوليو/ تموز 2019، في تناقض صارخ مع مرجعية الحزب وهويته.

لم تدم وحدة الصف طويلا، فسرعان ما سينفجر لغم آخر في وجه العثماني، محدثا، هذه المرة، زلزالا كبيرا في صفوف الحزب. يتعلق الأمر بمصادقة المجلس الحكومي على مشروع قانون لتقنين زراعة القنّب الهندي (الكيف)، ما خلف ذهولا في صفوف الحزب الإسلامي، فحتى القادة التبريريون في الحزب، ممن استعانوا بالحيل الفقهية وقواعد الترجيح لشرعنة قرار التطبيع، فقدوا أمام هذه الواقعة الحجة لإقناع قواعدهم وعموم المغاربة، بهذا الانقلاب المفاجئ في إعطاء شرعية تمثيلية.

نجحت السلطوية في تحويل حزب العدالة والتنمية من الضحية إلى المتّهم، في الإجماع الاستثنائي هذا، لردم الهوة بين أطياف الحزب (تيار الاستوزار، تيار عبد الإله بنكيران، المبادرة الشبابية) المنقسم على نفسه، نتيجة أخطاء القيادة في إدارة الولاية الحكومية. وكان جديدها توقيع سعد الدين العثماني، في 22 ديسمبر/ كانون الأول 2020، على اتفاقية تطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني. وقبل ذلك، إقرار قانون فرنسة التعليم، في يوليو/ تموز 2019، في تناقض صارخ مع مرجعية الحزب وهويته.

لم تدم وحدة الصف طويلا، فسرعان ما سينفجر لغم آخر في وجه العثماني، محدثا، هذه المرة، زلزالا كبيرا في صفوف الحزب. يتعلق الأمر بمصادقة المجلس الحكومي على مشروع قانون لتقنين زراعة القنّب الهندي (الكيف)، ما خلف ذهولا في صفوف الحزب الإسلامي، فحتى القادة التبريريون في الحزب، ممن استعانوا بالحيل الفقهية وقواعد الترجيح لشرعنة قرار التطبيع، فقدوا أمام هذه الواقعة الحجة لإقناع قواعدهم وعموم المغاربة، بهذا الانقلاب المفاجئ في إعطاء شرعية تمثيلية.

نجحت السلطوية في تحويل حزب العدالة والتنمية من الضحية إلى المتّهم، في الإجماع الاستثنائي هذا، لردم الهوة بين أطياف الحزب (تيار الاستوزار، تيار عبد الإله بنكيران، المبادرة الشبابية) المنقسم على نفسه، نتيجة أخطاء القيادة في إدارة الولاية الحكومية. وكان جديدها توقيع سعد الدين العثماني، في 22 ديسمبر/ كانون الأول 2020، على اتفاقية تطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني. وقبل ذلك، إقرار قانون فرنسة التعليم، في يوليو/ تموز 2019، في تناقض صارخ مع مرجعية الحزب وهويته.

لم تدم وحدة الصف طويلا، فسرعان ما سينفجر لغم آخر في وجه العثماني، محدثا، هذه المرة، زلزالا كبيرا في صفوف الحزب. يتعلق الأمر بمصادقة المجلس الحكومي على مشروع قانون لتقنين زراعة القنّب الهندي (الكيف)، ما خلف ذهولا في صفوف الحزب الإسلامي، فحتى القادة التبريريون في الحزب، ممن استعانوا بالحيل الفقهية وقواعد الترجيح لشرعنة قرار التطبيع، فقدوا أمام هذه الواقعة الحجة لإقناع قواعدهم وعموم المغاربة، بهذا الانقلاب المفاجئ في إعطاء شرعية تمثيلية.

«العدالة والتنمية» المغربي... كأنه إلى النهاية

محمد طيفوري

من مكر السياسة أن تبدأ الولاية الثانية لحزب العدالة والتنمية في الحكومة وتنتهي ببلوكاج (انسداد) سياسي، بعد تفكك الأغلبية الحكومية الأسبوع الماضي، باختيار الرباعي الحزبي المتحالف معه التصويت، بمعية أحزاب المعارضة، لصالح تعديل القاسم الانتخابي، وإلغاء العتبة في قوانين الانتخابات. ولكن شتان ما بين الانسدادين؛ فالأول كان دفاعا عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها في انتخابات 2016. أما الأخير، فظاهره حماية التجربة «الديمقراطية» في البلد، وباطنه أشياء ومصالح أخرى، فما أكثر لحظات استهداف الديمقراطية في الولاية، من دون أن يقضّ ذلك مضجع إخوان أمين عام الحزب، رئيس الحكومة سعد الدين العثماني.

عاد الإسلاميون في التحالف الحكومي، بعد إقرار النصوص المؤطرة لانتخابات 2021، إلى الحديث عن استهدافهم من الدولة العميقة بتنسيق مع الأحزاب الإدارية، قصد تقليص نصيبه من المقاعد في الانتخابات المقبلة. صحيحٌ أن اعتماد القاسم الانتخابي على أساس المسجّلين في القوائم الانتخابية، لا على أساس المشاركين فعلا في عملية التصويت، يجعل «العدالة والتنمية» الضحية الأولى لهذه البدعة التي مثلت سابقةً في إصلاح قوانين الانتخابات.

وأن هذه الفكرة الفريدة والعبثية تفقد العملية الانتخابية أي معنى، إذ يتساوى المصوّت والمقاطع، وحتى الميت المسجل، في إعطاء شرعية تمثيلية.

نجحت السلطوية في تحويل حزب العدالة والتنمية من الضحية إلى المتّهم، في الإجماع الاستثنائي هذا، لردم الهوة بين أطياف الحزب (تيار الاستوزار، تيار عبد العزيز العماري من الأمانة العامة، وتجميد المقرئ أبو زيد عضويته في الحزب، جاءت استقالة رئيس المجلس الوطني، برلمان الحزب، إدريس الأزمي، من المجلس والأمانة العامة للحزب معاً، في رسالة اكتنفها غموضٌ كثير، لتكشف جانبا من الأزمة الداخلية، غير مسبوقة في تاريخ الحزب.

يأتي تنفيذ الأمين العام السابق للحزب عبد الإله بنكيران تهديده بتجميد عضويته في الحزب، متى وافقت الأمانة العامة على مشروع تقنين زراعة القنّب الهندي، ليربك أوراق قيادة الحزب، ويزيد من شدّة الاحتقان في صفوف «إخوانه»، بعدما رهن استقالته من الحزب بتصويت الفريق النيابي للحزب في البرلمان على القانون. وبدت الجدّية في قرارات الرجل هذه المرة، بتذييل بيان تجميد العضوية بالإعلان عن قطع علاقاته مع قيادات بارزة في الحزب، في مقدمتها رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، ووزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان مصطفى الرميد، وكل من وزيري الطاقة عزيز رباح، والشغل محمد أمكراز، والوزير السابق لحسن الداودي.

يجد حزب العدالة والتنمية نفسه، بعد مضي أربع سنوات على إعفاء زعيمه بنكيران من تشكيل الحكومة، في 15 مارس/ آذار 2017، قد أحرق كل أوراقه، في إدارة هذه المرحلة، بالتفريط في ثوابته الكبرى، من خلال الحرص على تقديم تبريرات لأخطاء السلطوية (حقوق الإنسان والحريات ..)، واعتماد منهجية التقرير بشكل انفرادي، من موقع الحكومة، ثم إلزام الحزب بها، حتى وصل إلى الباب المسدود، فهو اليوم تائهٌ بين مطرقة الأزمة التنظيمية داخليا، فقد أضحى تماسُك الحزب مهدّدا أكثر من أي وقت مضى، وسندان أزمة الأغلبية الحكومية المفقودة، بعد تباين المواقف بشأن تعديل القوانين الانتخابية، حيث صوّتت باقي مكونات الأغلبية مع أحزاب المعارضة، ما يؤكد أن هناك أغلبية حزبية أكبر من الأغلبية الحكومية.

> يوشك على بلوغ خط النهاية في سباق دخله منذ 2011، من دون أن يكسب معركة الرهان الديمقراطي

أزمة سياسية حقيقية تفرض على حزب عارض تغيير القاسم الانتخابي، بمبرّر تحصين التجربة الديمقراطية، وهو على حق في دعواه، أن يبقى وفيا للفكرة الديمقراطية، بتفعيل مقتضيات الدستور أمام هذه الواقعة. وذلك بإعمال أحد الخيارين: إما الفصل 103 من الدستور، بتصويت بمنحها الثقة، أو تفعيل الفصل 47 من الدستور، وينص على تقديم رئيس الحكومة استقالته للملك، ما يؤدّي، بشكل تلقائي، إلى استقالة الحكومة.

يبقى اللجوء إلى هذه الخيارات مستبعدا، بالنظر إلى حرص «العدالة والتنمية» على تفادي أي اصطدام أو مواجهة مع المؤسسة الملكية أولا. ثم لأنها ممارساتٌ غير مألوفة في تاريخ السياسة في المغرب ثانيا. ولأنها أخيرا ستبقى مواجهةً بلا أثر، فعمر الحكومة الحالية لا يتجاوز بضعة أشهر، قبل حلول موعد الانتخابات المرتقبة، مطلع الخريف، تتعزّز فرضية الاستبعاد تلك، بتباطؤ المجلس الوطني، برلمان الحزب، في الدعوة إلى عقد دورة استثنائية، على الرغم من توالي الهزّات الداخلية ما يزيد عن شهر، لمناقشة أخر المستجدات السياسية، واتخاذ المواقف اللازمة بشأنها.

أي موقف بقي أمام الحزب، وهو يستعد لخوض غمار الاستحقاق الانتخابي، في ظل عزلة سياسية غير مسبوقة، ساهمت فيها قيادته بشكل كبير؟ وعلى فرض احتواء الأزمة الداخلية الحادّة، وإن كانت المؤشرات تفيد بالنقيض من ذلك، فإن ظفر الحزب بولاية ثالثة بات شبه مستحيل، بعدما فرض عليه التقليص القسري بالقانون. إنه يوشك على بلوغ خط النهاية، في سباق دخل غماره منذ 2011، من دون أن ينجح في كسب معركة الرهان الديمقراطي في المغرب. وبدا كأنه بعيد استنساخ تجربة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مع تسجيل فوارق في التفاصيل حسب السياق والحيثيات. لقد ضيّع على نفسه فرصة تاريخية، كانت ستفتح المسار على إمكانات أخرى للديمقراطية في المغرب، إنها خيار التحول إلى المعارضة لحظة إقالة زعيمه الأسبق، لأنه شتان بين أن يختار الحزب المعارضة وهو في أوج قوته، وأن تفرض عليه الظروف السياسية التحوّل إليها وهو في حالة ضعف.

(كاتب مغربي)

علاقات السيطرة في الساحة الفلسطينية

سمير الزبن

لا يقتصر تاريخ الشعوب على تاريخ الأفكار، بل هو تاريخ البشر الذين يصنعون هذا التاريخ، وتاريخ فئاتهم الاجتماعية المكونة لهذا الشعب أيضا. لذلك، لم تكن التجربة الفلسطينية تحوّلات في الأفكار والمطالب السياسية فحسب، بل كان هناك دومًا بشر دفعوا أثمان تجاربهم وأثّروا فيها كما أثرت فيهم.

وحتى نفهم التجربة الفلسطينية وخصوصيتها، نحتاج إلى دراسة شبكة العلاقات بين البشر والأفكار التي شغلت الحقل السياسي الفلسطيني وما أثرته فيهم، وما أثروه فيها وتحولات الحقل السياسي ذاته؟ بحكم خصوصية تجربتها، عانت الساحة الفلسطينية من علاقات عنفٍ وتسلطٍ من نوعٍ خاص، حيث تسلطت القيادات الفلسطينية على الشعب الفلسطيني من دون إمكانية أن يحاسبها هذا الشعب على أدائها السياسي، أو يؤثّر فيها وفي قراراتها، ويمكن القول إن حصة الشعب الفلسطيني من القرار السياسي الفلسطيني كانت متواضعة، إن لم نقل معدومة.

قد يبدو هذا التوصيف مجافيا للحقيقة، لافتقاد القيادات الفلسطينية أدوات السلطة العنيفة الإكراهية، السجون، الشرطة، الجيش .. ولو أنها استخدمت هذا النوع من السلطة على أجزاء من الشعب الفلسطيني في بعض المراحل، خصوصا مع تجربة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن في علاقات السيطرة ليس من الضروري أن يأخذ العنف شكلًا سافرًا، عبر القمع الدموي، فقد بتنا اليوم ندرك بفضل علم الاجتماع أن هناك "عنفًا رمزيًا" لا يقل خطورةً عن العنف السافر، وقد تمّت ممارسة "العنف الرمزي" الفلسطينيًا على نطاق واسع. وكان الأسلوب الأكثر جدوى للتحكم في مجتمعاتنا ليس للقيادة الفلسطينية سيطرة مباشرة عليها، حيث تحلّ الهيمنة على الحقل السياسي والقدرة على ممارسة العنف الرمزي بديلًا عن ممارسة العنف السافر. وهذا ما جرى فلسطينيًا، فبدلًا من استخدام أشكال العنف السافرة، والتي لم تكن ممكنة في الساحة الفلسطينية قبل تجربة "أوسلو"، أي أشكال العنف المؤسسة للسلطات القائمة، فقد تم استخدام أشكال العنف الرمزية أو الخفية، حيث استطاعت القيادات الفلسطينية اختراق التجمعات الفلسطينية بعلاقات الهيمنة والسيطرة من بعيد، بواسطة ممارسات متعدّدة الأشكال، وفرت لها سلطة على التجمعات الفلسطينية، حيث وفر لها احتكار "الوطنية" على الصعيد الفلسطيني، ودورها النضالي في الحفاظ على المشروع الوطني الفلسطيني، القدرة على ممارسة "العنف الرمزي" بشكل منظم وفعال، وجعلها قادرة على التأثير في التجمعات الفلسطينية جميعًا.

أعطى هذا الوضع للقيادة الفلسطينية إمكانية التأثير بسلطتها الرمزية في الآخرين، من خلال إخراجهم وطردهم من هذا الحقل الوطني في أوقات الخلاف معهم، باعتبارهم ضد الحقوق الوطنية الفلسطينية وعملاء لجهات معادية أو للعدو الإسرائيلي. وهي بذلك مارست أنماطًا مختلفة من السلطة على التجمعات الفلسطينية، من أجل تأكيد سيطرتها، كسيطرة مشروعة. كانت هذه السيطرة مهمةً لهذه القيادات بقدر ما تؤمن ممارسة السيطرة "بلطف"، إذا صحّ التعبير، لعدم خضوعها لسلطتها الإكراهية، فالعنف يمارس بشكل خاص في "الحقل الرمزي"، ولكنه عنف فعّال، فعلاقات السيطرة ليست اقتصادية وسياسية واجتماعية وعنفية فحسب، بل هي علاقات قوة وسيطرة على المعاني والرموز أيضًا، وبذلك تكون السلطة التي استخدمتها القيادة الفلسطينية هي التي تعني "القدرة على فرض الإرادة على الغير".

من أجل إعطاء السلطة معناها الرمزي حتى مداه، دعمت القيادات الفلسطينية منظمة التحرير "ممثلًا وحيدًا" للفلسطينيين، بوصفها تنظيمها البيروقراطي الذي يوفر لها أدوات السيطرة الرمزية بشكل أساسي، إضافة إلى فصائلها الخاصة. ولأن كل تنظيم بيروقراطي هو نسق تنظيمي يقوم على آليات توازن، وعلى وجود سلسلة من الحلقات المستقرّة نسبيًا، وتتم تقويتها في مناخ من التعميم والمركزية. وفي هذه المناخات، يتبارى الأفراد في خدمة التنظيم من خلال خدمة الفرد الذي يقرّون له بالولاء، ويساهمون بتكريس سلطة الفرد من خلال هذا الولاء، والذي يشكل الأصول الحقيقية للعلاقة بين القائد والكادر. وضمن هذا المنظور الاستراتيجي للعلاقة بين القائد والكادر، ينبغي النظر إلى السلطة في التنظيمات الفلسطينية وكانها ملكية شخصية. ومن هنا، لا يمكن للجميع الوصول إلى معطيات القوة تنظيميًا في التجربة الفلسطينية، منظمة وفصائل فحسب، بل هي حصرًا لصاحب الملكية لهذا المنصب، الرئيس أو القائد العام أو الأمين العام.

وبالتالي، يبقى توازن القوة على حاله، فليس من الجديد القول إنها علاقات قوة، وعندما لا تكون تبادلية، فإنها قوة ينال أحد الأطراف فيها أكثر من الطرف الآخر، بحيث لا يفقد منصبه أبدًا، خصوصا مع الرجل الأول. وهذه العلاقات هي التي حكمت منظمة التحرير في ائتلاف فصائلها، كما حكمت السلطة الفلسطينية منذ ولادتها.

استمرت هذه الصيغة فعّالة طوال التجربة الفلسطينية قبل "أوسلو"، وبعدها مع سيطرة ياسر عرفات على الحقل السياسي. لأن هذه السيطرة أتت فعليًا من تمثيله المشروع الوطني الذي عبّرت عنه منظمة التحرير، بوصفه مشروعًا تحرّريًا للفلسطينيين. لكن مع السلطة الفلسطينية واتفاق أوسلو، ومع غياب عرفات المسك بخيوط السيطرة، والمقرّ له بالدور المركزي في الحقل السياسي الفلسطيني، اختلّت معادلات السيطرة. وباتت، مع انتقال السلطة إلى محمود عباس، تفتقد إلى مشروعية كفاحية، عبّر عنها عرفات حتى بعد اتفاقات أوسلو التي اعتبرها (بصرف النظر عن تقديرنا لمفاعيل "أوسلو" في الواقع الفلسطيني) مدخلًا لاستعادة الحقوق الفلسطينية. لم يملك محمود عباس لا المكانة السياسية ولا تاريخ عرفات الكفاحي، ما أفقده القدرة على السيطرة الرمزية على الحقل السياسي الفلسطيني، وباتت سلطته فجّة، غير قادرة على الإمساك بـ«السيطرة الرمزية» في الساحة الفلسطينية. وجاء تفكّك سيطرته عبر تحدّيين: خارجي، عبرت عنه حركة حماس التي تحولت إلى تحدٍّ سلطوي بعد فوزها بأغلبية انتخابات المجلس التشريعي في انتخابات العام 2006. وتحدٍّ داخلي، من عدم قناعة قيادات حركة فتح ذاتها بقيادة عباس وافتقاده الكاريزما والمكانة التي امتلكها عرفات، ما جعل أداء «فتح» في الصراع السياسي على غزة مع حركة حماس باهتًا، وسرعان ما خسرت الصراع، لتخرج من غزة.

> «السيطرة الرمزية» التي استندت إلى المشروع الكفاحي في الوصول إلى الحقوق الوطنية تفكّكت بتفكّك المشروع الوطني الفلسطيني

وبعد انكشاف حركة فتح، لم ينجح عباس في توحيدها استمرارا لخط كفاحي، بل تعامل معها كإقطاعيات سلطوية مصلحية. وهذا ما زاد التحدّي له داخل حركة فتح، إذ جاء ذلك في الانتخابات السابقة عبر الترشّح خارج قائمة الحركة، والتي كانت السبب الرئيسي في هزيمة «فتح» في الانتخابات السابقة لتشتت الأصوات، ما صب في مصلحة «حماس» وحصولها على أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي. واليوم، يأتي التحدي بالدعوة إلى قائمة انتخابية أخرى لحركة فتح في مواجهة قائمة عباس. ما يدلّ على مزيد من التفكك ليس داخل حركة فتح، بل في الحقل السياسي الفلسطيني، الذي لم ينتقل من «السيطرة الرمزية» السابقة إلى السيطرة الفعلية عبر مؤسسات الدولة، لسبب بسيط أن السيطرة الفعلية على الأرض بقيت لإسرائيل.

يمكن القول إن «السيطرة الرمزية» التي استندت إلى المشروع الوطني الكفاحي في الوصول إلى الحقوق الوطنية تفكّكت بتفكك المشروع الوطني الفلسطيني ذاته، ولم يتم إنتاج سلطة مؤسسية بديلة. ما يعني أن الانتخابات المقبلة (إن تمت)، التي يُراد لها أن تكون تجديدًا لشرعية السلطة، ستكون عامل تفكيك إضافيا، في حال حصولها في الشروط السياسية والتنظيمية للساحة الفلسطينية.

(كاتب فلسطيني في السويد)

حرقوا سورية ولكن أي أسد بقي؟

اسامة ابو ارشيد

عندما انطلقت الثورة السورية، علا صراخ شبيحة النظام: «الأسد أو نحرق البلد». اليوم، وبعد عقد، لا بقيت سورية، كما كنا نعرفها، ولا بقي بشار الأسد حاكما مطلقا فيها. هي عشرية سوداء دمرت البلاد، وجعلتها تحت وصاية دول عالمية وإقليمية، دع عنك المليشيات الطائفية الأجنبية، والطائفية والإثنية والإجرامية المحلية. لقد تمزّقت سورية وانفرط عقدها الوطني الجامع، وتشتت شعبها بين المقابر والمعتقلات والإخفاء القسري ومخيمات النزوح واللجوء، وعزّز جيشها وأمنها واستخباراتها دورهم المافيوي. وهكذا، تحقّق لشبيحة المغرب مع الكيان الصهيوني. وقبل ذلك، إقرار قانون فرنسة التعليم، في يوليو/ تموز 2019، في تناقض صارخ مع مرجعية الحزب وهويته.

قد يتساءل بعضهم: ألم يكن من الأشرف للأسد لو أنه تنازل لشعبه قليلاً، بدل هذا الحال البائس الذي انتهى إليه وانتهت إليه بلاده؟ من أسفٍ، يفضّل الأسد، وغيره من طغاة العرب، أن يكونوا بيادق وضيعة في أيدي قوى أجنبية على أن يعطوا اعتباراً لشعوبهم. إنهم لا يرون فينا إلا متاعاً حقيراً لا يستحق الاحترام ولا المبالاة. ولكن، ينسى هؤلاء أن من احتقر ذاته واهله وقومه، وما بين يديه وما عنده، لن يحترمه الخصوم، وسيعاملونه بما يستحق وما هو له أهل. هذا ما يلقاه الأسد اليوم، إذ يخوض المتنافسون المتصارعون على أرض سورية المفاوضات لتقاسم تركتها في جنيف وأستانة وسوتشي وجنيف وإسطنبول وطهران ونيويورك، لا يأبهون له، ولا يلقون بالاً لتصريحات مسؤولي نظامه.

في الذكرى العاشرة للثورة السورية، يتضح حجم المأساة البشرية الهائلة لإجرام النظام وخبثه ونذالته. حسب تقرير للمنظمة الأممية «يونيسف» صادر عام 2019، فإن 12 مليون سوري من أصل 19 مليون مواطن بحاجة إلى مساعدات. بين هؤلاء خمسة ملايين طفل. ويبلغ عدد النازحين داخل سورية أكثر من ستة ملايين إنسان، أما اللاجئون خارجها فيقاربون سبعة ملايين شخص. وفي تقرير آخر للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصل عدد اللاجئين السوريين، حتى يونيو/ حزيران 2020، إلى 6,6 ملايين شخص. أما النازحون داخلياً، فقد وصل عددهم إلى 6,1 ملايين شخص. وفي تقرير ثالث لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، كان 13,4 مليون سوري بحاجة إلى مساعدات إنسانية عام 2020، في حين تصل أعداد ذوي الإعاقة إلى 3,34 ملايين شخص. أما أعداد ضحايا الصراع في سورية، فإن بعض المصادر تقدّرها بحوالي 400 ألف قتيل، في حين أن أعداد المصابين تجاوزت المليونين. الكارثة، أن هناك من يعتبر الأرقام الأخيرة ضئيلة جداً أمام الأرقام الحقيقية.

كل ما سبق، وعلى الرغم من مأساويته، عاجز عن اختزال الوضع الكارثي في سورية. هناك القطاع الصحي المنهار وتداعياته، والنظام التعليمي المتهالك، وهناك تمزّق في النسيج الوطني، وتفسّخ اجتماعي وظائفي وإثني، وهناك قرابة 130 ألف معتقل في سجون النظام، منهم 85% قيد الإخفاء القسري، حسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان. وفوق هذا وذاك، استغلت إسرائيل انشغال سورية بنكل أبنائها وواد نفسها، فضمّت إليها الجولان، بمباركة أميركية عام 2018، وهي تشن ضربات جوية وصاروخية بشكل متواصل داخل أراضيها، من دون أن تخشى ردّاً من النظام، ولا من إيران وحزب الله المُستَهْدَفَيْن، غالباً، في تلك الغارات. أما ثالثة الأثافي، فوقوف روسيا على الحياد متفرّجة وإسرائيل تصول وتجول في الأجواء السورية، على الرغم من أن قواتها هناك تملك منظومات الدفاع الجوي أس - 300 وأس - 400 القادرة على ردع المقاتلات الإسرائيلية لو أرادت. المفارقة في كل ما سبق أن ثمّة ما لا يزال يتحدث عن أضلاع حلف الممانعة، وهم يتلقون الصفعات واحدة تلو الأخرى، في حين يتواطأ من يزعمون أنه ظهيره، أي روسيا، في ذلك، على الأقل بدورها السلبي.

كل هذه الإهانات يتجرّعها الأسد ونظامه وشبيحته يومياً، لأنهم لم يستسيغوا تقديم تنازلات مشروعة لشعبهم ولصلحة بلادهم، فكان أن ضاعت سورية، وتحوّل نظام الأسد إلى وكيل تافه لشركاء متشاكسين، وخصوم متنافسين. الأدهى أن السيناريو السوري قابل للتكرار في غير بلد عربي، وبعد ذلك يأتيك من يشكّك في شرعية الثورات، وكأن قدر شعوبنا أن تبقى رهائن للتخلف والفشل والقمع والفقر والفساد والقهر والذل، فوق ذلك لأنظمة مستعدّة لبيع كل شيء من أجل بقائها، ولو كوكلاء وضيعين عند الأعداء! لو لم تكن هذه هي طبيعة هذه الأنظمة المجرمة لما وصلنا إلى هنا، ولما كنّا نسير في طريق ثورات قادمة، عاجلاً أم آجلاً، فبقاء الحال من المحال.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

> يتحدّث المسؤولون الروس عن الأسد باستخفاف، ويعاملونه باحتقار

كاريكاتير **عماد حجاج**

المأساة السورية مسؤولية أميركية

بشير البكر

تجاوزت المأساة السورية عامها العاشر، لتندرج واحدة من أحلك فصول التاريخ الحديث، على حد وصف ممثل الأمم المتحدة، غير بيدرسون، في إحاطته إلى مجلس الأمن، يوم الاثنين الماضي، وكانت جردةً وافيةً ومثاليةً لما تعرّضت له الثورة السورية من غدر دولي، ولا سيما من الأمم

معضلة الحل السياسي في سورية

نجيب الغضبان

مع تزايد الحديث عن انسداد الأفق السياسي للتوصل إلى حل للصراع المزمن في سورية، مقابل الخطوات الإيجابية التي تم إحرازها في ليبيا، واهتمام الإدارة الأميركية الحالية بإنهاء الحرب في اليمن، ومرور عقد على انطلاق الثورة/ المأساة السورية، يكتسب نقاش هذا الموضوع أهمية فائقة. ستركز هذه المقالة على المعضلة الأساسية التي غالباً ما يتم القفز فوقها، أو تحويرها، أو تأجيلها باسم البراغماتية السياسية، ألا وهي التوصل إلى تسويةٍ حول مصير رأس النظام بشار الأسد. إن تجاهل هذه المعضلة على مدى السنوات الماضية، وفي أغلب الجهود الدبلوماسية الدولية، هو السبب الرئيس لفشل تلك الجهود.

في تجارب أغلب الدول التي انتقلت من الحكم السلطوي، فإن البداية الحقيقية لعملية التحوّل تكمن في لحظة رحيل الحاكم الدكتاتور. ومع تسليمنا بأن رحيل رأس النظام السلطوي لا يعني، بالضرورة، التحول إلى نظام ديمقراطي، فمن الدول العربية التي رحل رأس النظام فيها عن الحكم، لم تبلغ إلا واحدة منها، وهي تونس، مرحلة التحول إلى الحكم الديمقراطي، على الرغم من التحدّيات الكبيرة التي تواجهها. الدولة الوحيدة التي لم تبلغ غاية رحيل رأس نظامها هي سورية. ولعل هذا ما يفسّر، جزئياً، أن هذه الدولة شهدت أقسى حالات الصراع، ودفع أهلها أثماناً إنسانية ومادية باهظة، وطالت فيها الحرب إلى ما يزيد عن السنوات العشر. فكما هو معلوم، للثورة السورية أسبابها الموضوعية المتجذّرة في استبداد نظام الأقلية القمعي وفساده. ومع أن إرهاصات الثورة السورية بدأت بمطالب إصلاحية محدودة، إلا أنها لم تلبث أن تحوّلت إلى ثورةٍ بالمعنى الشامل، تبنت الشعار الشائع «الشعب يريد إسقاط النظام». وللإنصاف، كانت قطاعات واسعة من المهتمين بالشأن العام قد ناشدت بشار الأسد أن يقود عملية إصلاحية يكون جزءاً منها، وهكذا فعلت حكومات منها قطر والسعودية وتركيا. التحوّل إلى المطالبة بتغيير النظام، المتضمنة رحيل بشار الأسد، بدأ بشكل مبكر في عمر الثورة السورية، بسبب رد الفعل العنيف الذي أظهرته الأجهزة القمعية في تصدّيها للتظاهر السلمي. ويعتبر الخطاب الأول الذي ألقاه الأسد في مجلس الشعب، في نهاية شهر مارس/ آذار 2011، نقطة تحول بالنسبة لسوريين كثيرين كانوا ينتظرون من الأسد خطواتٍ إصلاحيةً لاحتواء الغضب الناجم عن قمع قواته للتظاهرات السلمية. كما كان للنجاحات الأولى التي حققتها حركات الاحتجاج في باقي دول الربيع العربي دور في إقناع أغلبية الشعب السوري بضرورة رحيل النظام ورأسه. واحتل شعار «إرحل إرحل يا بشار» مكانته المحورية بين الشعارات الثورية الأخرى، باعتبار هذا المطلب هو البداية المنطقية للتغيير المنشود.

بالنسبة إلى الغالبية من الشعب السوري القابع تحت ثنائية القمع والفساد، فإن رحيل بشار الأسد أمر منطقي، فقد أتم «الولد» ما يزيد عن عقد، لم يحقق فيه وعوده المتواضعة بالإصلاح والتطوير. ومع انحيازه لخيار القمع والقتل بحق المتظاهرين السلميين فقد بدّد كل ادّعاء بالشرعية. لكن وللحقيقة، ارتأى مؤيدو النظام أن بقاء بشار الأسد في السلطة يتجاوز رمزية الإقرار بأن لدى الحركة المناهضة للنظام مطالب مشروعة إلى أن استئثاره بالحكم هو الضمانة في وجه التهديد الوجودي، خصوصا بالنسبة للطائفة العلوية. أما المستفيدون من النظام من باقي مكونات الشعب السوري، فإن رحيل الأسد يعني فقدان الامتيازات الاستثنائية التي يتمتعون بها بغير وجه حق. ولذا استثمر النظام في سردية مفادها بأنه الحصن العلماني المدافع عن الأقليات في وجه التطرّف الإسلامي القادم. وطرح هذا المعسكر، خصوصا في جناحه المتطرّف «الشبيحة»، شعاراً مقابلاً للشعار المطالب برحيل بشار، وهو: «الأسد أو نحرق البلد».

وعلى صعيد الجهود الدبلوماسية، طُرح موضوع ضرورة تنحّي الأسد مدخلا لأي حل سياسي، في مطالبات قادة غربيين بذلك. وكان أهم تلك المناشدات ما صرح به الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، في أغسطس/ آب من عام 2011، إن على الأسد تقديم إصلاحات حقيقية أو التنحّي. وتضمنت المبادرة الثانية لجامعة الدول العربية في أوائل عام 2012 خطواتٍ تقود إلى رحيل الأسد، فكانت الصيغة التي طرحتها الجامعة مماثلة للمبادرة الخليجية بشأن اليمن، بحيث يتنازل الرئيس عن صلاحياته لنائبه الذي يقود مرحلة انتقالية، تنتهي بإصلاحات حقيقية. وبالطبع، كان رفض النظام قاطعاً لهذه المبادرة، واختفى من وقتها النائب الأول لرئيس الجمهورية، فاروق الشرع، من المشهد السياسي.

ومع أن مبادرة مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية كوفي عنان لم تشر صراحة إلى رحيل الأسد، فإنها شملت نقطة التوصل إلى حل سياسي يلبي طموحات الشعب السوري، وهي ترجمة لتغيير جذري في طبيعة النظام، لا يتسق معها استمرار الأسد في السلطة. ثم جاءت وثيقة جنيف الشهيرة التي أصبحت مرجعية الحل السياسي في سورية، وتبنّتها قراراتٌ دوليةٌ، أهمها قرار مجلس الأمن رقم 2254.

ومع أن الوثيقة لم تنص بشكل صريح على ضرورة رحيل الأسد، لكنها قدّمت تسوية مقبولة للدول التي وافقت على الوثيقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا. تحدّثت الوثيقة عن ضرورة تشكيل «هيئة حكم انتقالي»، من النظام والمعارضة وأطراف ثالثة، كالمجتمع المدني، بصلاحيات تنفيذية كاملة، تقود مرحلة انتقاليةً تنتهي بحكم ديمقراطي. كما نصّت الوثيقة على أن يكون تشكيل هيئة الحكم الانتقالي بالتوافق، وهو ما اعتبر نوعا من الغموض «الإيجابي». وكانت نقطة التوافق هذه تعني إعطاء نوع من «الفيتو» لكل من المعارضة والنظام، برفض أي شخصٍ غير مقبول منهما. وبحلول صيف عام 2012، وقت إقرار الوثيقة، كان هناك إجماع بين القوى الثورية والمعارضة على ضرورة رحيل الأسد مدخلا لأي حل سياسي، باعتباره مسؤولاً مباشراً عن كل أشكال القتل والقمع والدمار التي حلّت بالبلاد. وتتفق أغلب الجهات الدولية على أن تشكيل الهيئة بالتوافق يعني استثناء الشخصيات المرفوضة من كلا الطرفين.

ولم تشذ عن هذا التفسير إلا روسيا التي تمسّكت بحق الأسد في أن يكون جزءاً من المرحلة الانتقالية، كما أن لديه الحق في الترشح للرئاسة مستقبلاً.

كانت الجهود الدبلوماسية التي جرت على أساس الوثيقة تتأثر بالوقائع على الأرض، وقناعة كثيرين من السوريين والمجتمع الدولي بأن نظام الأسد ساقط لا محالة. من هنا، اتخذت المعارضة موقفاً مفاده أن رحيل الأسد شرط للدخول في المرحلة الانتقالية. لكن ومع تأخر هذا التوقع، بفعل القمع الوحشي للنظام، وتدخل حليفه الإيراني الحاسم بأذرعه المختلفة، مقابل تقاعس داعمي المعارضة عن مجاراة حلفاء النظام، بدأت قوى غربية ووسطاء أمميين تنصح المعارضة بضرورة إبداء بعض المرونة تجاه هذا المطلب. وبالفعل، استجابت المعارضة على أن يكون أمر رحيل الأسد نتيجة العملية الانتقالية، وضمن جدول زمني واضح. وتمسّكت المعارضة السياسية بهذا الموقف في أثناء الجولات الأولى من مفاوضات جنيف، بينما كانت استراتيجية النظام الدخول في نقاشاتٍ عبثيةٍ لكسب الوقت، أملاً في تغيير الحقائق على الأرض لصالحه.

ومع تدخلها العسكري الحاسم في سبتمبر/ أيلول 2015، أعقب ظهور ما سميت الدولة الإسلامية (داعش)، انتهجت القيادة الروسية منحىً جديداً في تحوير العملية السياسية، ومحاولة تغيير مرجعيتها من وثيقة جنيف إلى ما سمي مسار أستانة وسوتشي لاحقاً. وترافق مع هذه التطورات تزايد الخلافات بين داعمي المعارضة، بينما استطاع الروس استعادة المبادرة على الأرض، والنجاح باستمالة تركيا إلى مسار أستانة. ونجحت روسيا بتقزيم العملية السياسية، وذلك بتقسيمها إلى جزئين: أولهما، التركيز على ما سميت عملية تثبيت وقف إطلاق النار المحلية التي عنت تدمير مناطق المعارضة وترحيل مقاتليها إلى الشمال الغربي. وتمثل القسم الثاني في إعطاء الأولوية لتشكيل لجنة دستورية، تنظر في تعديل دستور الأسد لعام 2012، أو صياغة دستور جديد. وقد جاء هذا التحوير للعملية السياسية مناقضاً للقرار الأممي 2254 الذي نص صراحة على تسلسل منطقي، يبدأ بتشكيل «حكم انتقالي»، تتبعه عملية دستورية، ومن ثم انتخابات برلمانية ورئاسية. ولم تتخذ الأطراف الدولية الداعمة للمعارضة موقفاً تجاه هذا الانحراف، بل نصح بعضها المعارضة بأن تشارك في هذه المسارات، باعتبارها الجهود الوحيدة المتاحة.

ومع النجاحات العسكرية للنظام، بفعل الدور المحوري الروسي - الإيراني وتراجع الدول الداعمة للمعارضة، تراجع موضوع رحيل الأسد من أولويات الجهود الدبلوماسية. وغدا السقف السياسي للروس (أهل الحل والعقد في سورية) هو إقناع بعض الشخصيات «المعارضة» بالدخول في حكومة برئاسة الأسد إلى حين الانتخابات التي تعطي الأسد الحق في الترشح والنجاح سبع سنوات أخرى، استناداً إلى دستوره الذي أقرّه عام 2012. لكن لحظة إعلان انتصار النظام على شعبه لم تكن لتدوم طويلاً، لأنه أصبح مسؤولاً عن المناطق التي أعاد السيطرة عليها، وعن إعادة إعمارها، وهو أمر أكبر من قدرته، ومن إمكانات داعميه الروس والإيرانيين.

> لم يكن بشار الأسد رئيساً لكل السوريين في أي وقت، وأصبح عدواً للملايين المشرّدة وغريماً لأهالي الضحايا الذين تجاوزا المليون بين قتيل وجريح ومعتقل

> مع النجاحات العسكرية للنظام، تراجع موضوع رحيل الأسد من أولويات الجهود الدبلوماسية

وأخيراً، حمل عام 2020 تطورين هامين في غير صالح النظام: الدور التركي العسكري في إيقاف تقدم النظام باتجاه إدلب؛ الموقف التركي الحاسم كان مدفوعاً بفعل التخوّف من احتمال نزوح ملايين السوريين المقيمين في تلك المناطق تجاه أراضيه، وإقرار الولايات المتحدة قانون قيصر، ودخوله حيز التنفيذ. وقد حرم تطبيق العقوبات المتضمنة في قانون قيصر على النظام السوري وداعميه نظام الأسد من تحويل «نصره» العسكري إلى نصر سياسي، وعقّد إمكانية إعادة تأهيله إقليمياً ودولياً عندما ربط عملية إعادة الإعمار بالحل السياسي. ومع أن النظام حاول تحميل فشله في إدارة الأزمة الاقتصادية القاتلة التي تعصف بالبلاد (بينما تعاني أغلب الدول بما فيها داعمو النظام من أزمة كورونا)، فإن الأكيد أن النظام قد وصل إلى طريق مسدود في كسب معركة السلام.

لم يكن بشار الأسد رئيساً لكل السوريين في أي وقت، وأصبح عدواً للملايين المشرّدة وغريماً لأهالي الضحايا الذين تجاوزا المليون بين قتيل وجريح ومعتقل، وأثبت فشله الذريع في تقديم أي من عوائد الانتصار لسورية «المتجانسة». الخلاصة المهمة لأنصار النظام أن معاناتهم مرتبطة ببقاء الأسد في الحكم، كما أن الإصرار على بقائه لن يزيدهم إلا خيبة وأسىً. المخرج الوحيد من هذه الأزمة المزمنة يكمن في قبول تسويةٍ على أساس مرجعية وثيقة جنيف، تضع المؤيدين والمعارضين والرماديين في صفوف متكافئة لإعادة إنتاج عقد سياسي جديد، أساسه المواطنة المتساوية تحت سقف دولة القانون. الشرط الأساسي لنجاح مثل هذه الصيغة رحيل الأسد.

هنا تقع المسؤولية على الأطراف الدولية الأساسية، وخصوصا الولايات المتحدة وحلفائها، وروسيا الداعم الرئيسي للأسد. وتستوجب هذه المسؤولية تدخلاً عاجلاً وحاسماً لوقف التدهور واحتمالات الانفجار في النصف الثاني من سورية، وذلك بإعادة العملية السياسية إلى مرجعيتها المنطقية، من خلال وثيقة جنيف، والبدء بالمفاوضة حول شروط رحيل الأسد. قد يطول الوقت اللازم لحل هذه المعادلة الصعبة أو يقصر، لكنه يضع الشعب السوري المنهك من هذا الصراع أمام تحدّي البحث عن حلول خلاقة لبناء إطار سياسي يتسع لكل أبنائه، متجاوزاً تجربة مأساة حكم الأسد.

(أكاديمي وناشط سوري)

شيءٌ عن الرئيس اليمني الهادئ

أيمن نبيل

منذ صعوده إلى سدّة الحكم في فبراير/ شباط 2012، يمثّل سلوك الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، شيئًا منيعًا أمام محاولات التفسير، ما يدفع المهتمين بالشأن العام نحو الانقسام إلى «اتجاهين»، لمحاولة «استيعاب» كارثيّة ما يفعله حينًا، وكارثيّة ما لا يفعله دائمًا، اتجاه التفسير بالصفات، والآخر اتجاه الجَبر (كأنهما اتجاهان في علم الكلام!). الأول يجعل سلوكياته نتيجة للعجز وقلة الحكمة والخمول وانعدام الشجاعة. والثاني يرى أن هادي، منذ البداية، مغلوبٌ على أمره، والغالبين هم كل القوى الأخرى. يمكن تفسير مواقف وسياسات معينة في لحظات محدّدة بهما، ولكن كلا الاتجاهين خطأ بصفتهما اتجاهين؛ يصعب تفسير مجمل سلوك هادي بهما. للضغوط حدود بالنسبة إلى أوراق القوة بيد هادي. أما الصفات فهي لا تفسر الكثير؛ فاستسهال شخصيةٍ سياسيةٍ التعبير عن صفة من صفاتها المفترضة بدون تحرّج ظاهرة تحتاج هي نفسها تفسيرا.

يبدو الطريق السهل في حالات مثل هذه ادّعاء الوسطيّة السطحية بالقول إن سياسة هادي تفهم بخليط الاتجاهين، ولكن الطريقة المعقولة لفهم هادي هي دراسة مجمل سنواته في الرئاسة، لاستنتاج طريقة تفكيره موضوعةً في سياقها، والتي تتفاعل بعد ذلك مع صفاته الشخصية والضغوط المختلفة التي يوجد بينها. وهذا المقال دعوة إلى إجراء هذه الدراسة، والنظر إلى الرجل عبر هذه الزاوية التاريخية والإنسانية التي ترى السياسات منتج سياق ورؤية للواقع أولًا، وسيقارب فقط أحد أسئلة اليمنيين الكثيرة: لماذا لا يخاطبنا الرئيس في الأحداث الفاصلة؟

جاء عبد ربه منصور هادي إلى الحكم بوصفه حلًا بعد ثورة شعبيّة، وكان قبلها نائبًا للرئيس السابق علي عبدالله صالح. لم يكن منصب نائب الرئيس في نظام صالح حقيقيًا؛ فلا يتمتع النائب بأي صلاحيات فعلية أو هيبة في البيروقراطيّة، ولم يكن رأس النظام ليسمح لشاغل المنصب بإقامة تحالفات سياسية أو تواصلات اجتماعية متينة. ظل هادي نائبًا لصالح منذ أكتوبر/ تشرين الأول 1994 وحتى فبراير/ شباط 2012، وهذه الفترة الطويلة التي قضّاها في المنصب الرمادي تركت آثارها في رؤيته للشأن العام وشؤون الحكم، خصوصا وأنه كان في اغتراب كامل عن المكان: بلا دور سياسي، وبدون تواصلات اجتماعيّة، ودوره الوحيد الذي يتذكّره اليمنيون كان تنظيم احتفالات الوحدة اليمنية. كما أنه كان جنوبيًا (من محافظة أبين) يوجد في نظام تحالفاته الأهم وتوازناته الحاسمة جهويّة شماليّة، بل وترتكز على مناطق صغيرة حول صنعاء.

وجد هادي نفسه يتسنّم، على الأقل رسميًا، ذروة نظام آل صالح بتحالفاته الجهويّة، بعد أن ضربته الثورة الشعبية، في سياق عملية سياسية ترعاها الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، وبمشاركة قوى اللقاء المشترك في الحكومة مسنودة بألق الثورة وتضحياتها. كان هادي غريبًا أيضًا في موقعه الجديد؛ هو يدرك أنه مجرّد حل وسط مؤقت وعابر، تتحرّق كل القوى لأن تطوي صفحته بعد عامين. ولهذا كان في حاجةٍ إلى سندٍ قوي كي يستقر في منصبه ويتمكّن من ترويض صالح، وإبقاء «اللقاء المشترك» في حدود مأمونة: إما الاستناد إلى تحالفات شعبية مستفيدًا من الثورة، أو إلى الدعم الدولي. وقد اختار هادي، منذ أيامه الأولى، الخيار الثاني. يبدو هذا غريبًا من شخص أتى أصلًا إلى منصب كان يستحيل أن يصل إليه لولا انفجار ثورة شعبيّة، وكان الرهان الشعبي عليه في بدايات مرحلته كاسحًا. في عام 2012، كانت عناوين الصحف تطرح تساؤلات بشأن قدرة هادي على تحقيق إنجازات مماثلة لإنجازات عهد الرئيس الراحل إبراهيم الحمدي!

ربما خبرته السياسية والاجتماعية الضحلة، وظلال تجربة اغترابه القديم داخل النظام، ورؤيته لهيلمان سلطة صالح، وضراوة نظامه، هي التي أوصلته إلى عدم جدّية الرهان على القطاعات الشعبية لتثبيت سلطته، أو لحسم أي أمر سياسي. في المرحلة الانتقالية، كان صالح يعقد الاجتماعات والمقابلات، ويحرص على الظهور بطريقة تثير الشفقة. وقائد الميليشيا الطائفية، عبد الملك الحوثي، يخطب ويعقد اللقاءات. اما هادي فمشغول طوال الوقت مع السفراء الأوروبيين والخليجيين، ويعتمد، في قراراته، بشكل لافت، على المبعوث الأممي جمال بنعمر، الذي مارس سلوكًا سياسيًا تجاوز بكثير حدود مهمته، واتسم بعدم احترام السياسيين اليمنيين. وما كان له أن يسلك ذلك السلوك، لولا أن الرئيس هادي راهن بشكل كامل على الأمم المتحدة والمملكة السعوديّة لتثبيته في مكانه. هنا يجب القول إن هادي كان مدعومًا في رهانه هذا من قوى «اللقاء المشترك»؛ وهذه أتت عبر الثورة، لكنها ارتأت أن دور «الجماهير» انتهى هنا، ولا يمكن كبح جماح صالح إلا عبر السعودية والأمم المتحدة. ولعلنا نتذكر أيضًا كيف كانت هذه القوى تتعامل بضعف غريب مع جمال بنعمر، أو موقفها المرحب للغاية بوضع اليمن تحت طائلة البند السابع في مارس/ آذار 2014. بينما كان «اللقاء المشترك» فرحًا بالقرار، ويضرب منذ 2012 بمثابرة لافتة كل أواصر الثقة بينه وبين جماهير الثورة، بل والقطاعات التي كانت تميل إلى الثورة داخل البيروقراطية. وذلك فيما كان حلف صالح -الحوثيين يحاول اجتذاب القطاعات الشعبية، ويعد العدة للثورة المضادّة. وثبت، منذ سبتمبر/ أيلول 2014، خطأ تقييم هادي و«اللقاء المشترك» لتوازنات الواقع، وكيفية تمرير المرحلة الانتقالية. ولا تزال اليمن تعيش مآسي سوء تقديرهم. والرهان على الخارج يُستنتج من خطوات هادي الأولى في الرئاسة، لكنه يجد أحيانًا تعبيراتٍ واضحة. مثلًا سيفاجأ القارئ في مقابلة الرئيس هادي مع صحيفة الرياض عام 2017 باستشهاده، في كل صغيرة وكبيرة، بالمواقف الدولية المؤيدة لسياساته، حتى المتعلقة بشؤون يمنية محضة، مثل عدد الأقاليم!

> تقع في اليمن منذ 2012 الأحداث الجسام والمعارك المفصلية، ولا يخاطب هادي اليمنيين إلا مضطراً

> لم يكن منصب نائب الرئيس في نظام صالح حقيقياً؛ فلا يتمتع النائب بأي صلاحيات فعلية أو هيبة في البيروقراطيّة

تقع في اليمن منذ 2012 الأحداث الجسام والمعارك المفصلية (مثل معركة مأرب في هذه الأثناء) ولا يخاطب هادي اليمنيين إلا مضطرًا. والمسألة ليست في أن الرجل واقع تحت الإقامة الجبرية كما يُشاع، أو أنه كسول خامل. إنه لا يتحدّث إلى اليمنيين لأنه لا يرى المجتمع ذا صلة بما يحدث، أو يمكنه إحداث فارق معيّن، وأن الطرف الوحيد الذي يمكن التعويل عليه لكي يتمكّن من البقاء في موقعه الصعب هو الخارج، فقط ودائمًا.

(كاتب يمني في السويد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ▪ مدير التحرير **ارنست خوري**
▪ المدير الفني **إميل منعم** ▪ السياسة **جمانة فرحات** ▪ الاقتصاد
مصطفى عبد السلام ▪ الثقافة **نجوان درويش** ▪ منوعات
ليال حداد ▪ الرأي **معن البياري** ▪ المجتمع **يوسف حاج علي** ▪
الرياضة **نبيل التليلي** ▪ تحقيقات **محمد عزام** ▪ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
▪ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
▪ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

▪ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
▪ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
▪ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
▪ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads